واقع جيوسياسي جديد حيال سورية

عمار عبد الغني

إعلان الإدارة الأميركية وقف تسليح «المعارضة السورية»، وتخليها عن تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي واعتباره هدفاً لها، يشير إلى أن إدارة الرئيس دونالد ترامب قد تكون تخلت عن أدواتها في سورية، إن كانت إرهابية أو «معتدلة»، والتي حاربت عنها بالوكالة لمدة ست سنوات، ما يعني أننا أمام إستراتيجية جديدة لأميركا فيما يتعلق بالملف السوري خطوطها العريضة رسم مقاربات مع الشريك الروسي لإيجاد تسوية للأزمة وفق مساري «أستانا» و«جنيف».

بعبارة أخرى يمكن اعتبار الإعلان بمثابة مؤشرات على بدايات لإنهاء الحرب على سورية، وما يجري العمل عليه من واشنطن هو لملمة أوراقها الإرهابية بمختلف مسمياتها، قبل أن تبدأ رحلة عودة «جهاديي» الأمس و«إرهابيي» اليوم إلى بلاد المنشأ لاستكمال مشروعهم «التنويري»، الأمر الذي يحتم على أميركا انعطافة كبرى تفضي إلى تبديل مواقفها والعمل على إيجاد صيغة للتعاون مع الحكومة السورية وروسيا لشن حرب بلا هوادة على الإرهاب وترك الشعب السوري يقرر مستقبل بلاده بنفسه، بعيداً عن أي تدخلات خارجية، مع اقتصار دور الخارج على تقديم العون في تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بتجفيف منابع الإرهاب عبر وقف دعمه وتمويله وضبط الحدود وخاصة من الجانب التركي الذي يعد المصدر الأول لعبور جميع أشكال الدعم للتنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة.

أولى خطوات تنفيذ الانعطافة والإستراتيجية الأميركية الجديدة تمت من خلال عدم عرقلة أميركا مشروع قرار في مجلس الأمن قبل أيام يمنع التنظيمات الإرهابية من الحصول على السلاح، وكذلك تصريحات متزامنة أطلقها الكرملين والبيت الأبيض تقول، إن تحسناً طرأ على التعاون بين موسكو وواشنطن اتجاه ما يحدث في سورية وسبل حل الأزمة فيها.

جملة ما تقدم انعكس على ما يحدث في الميدان وما يدور في كواليس السياسة، فالجيش العربي السوري ومع تخفيف الدعم للميليشيات المسلحة تسارعت إنجازاته وتمكن من السيطرة على عدد كبير من القرى وآبار النفط في عمق البادية ويسير بخطا ثابتة لفك الحصار عن دير الزور واستعادة الرقة ومن المتوقع أن يتضاعف حجم الإنجازات خلال المرحلة المقبلة في ضوء انتفاضة الأهالي في دير الزور وريفها ضد تنظيم داعش وحالة التخبط والانهيار الدراماتيكي للتنظيم والتي أدت إلى اندلاع اقتتال داخل صفوفه وهروب أبرز متزعميه إلى مناطق مجهولة.

وقائع الميدان انعكست أيضاً على طاولة الحوار السياسي وجعلت من خالد المحاميد عضو «منصة الرياض» يعتبر أن «الحرب انتهت والرئيس «بشار» الأسد اقترب من الانتصار»، وأن المعارضة تنفذ أجندات خارجية، على حين لم تصدر عن وزير الخارجية السعودي عادل الجبير أثناء وبعد لقائه «الائتلاف» المعارض جملته المعهودة التي ملّ العالم سماعها بضرورة رحيل الرئيس الأسد قبل الدخول بأي مفاوضات، ومن التسريبات الأخيرة من رسائل الجبير لمعارضة الرياض، فإن السعودية تلقت أوامر من البيت الأبيض لتغيير الخطاب السياسي وهذا ما قد نلمسه واقعاً في جولة «أستانا» المقبلة المقرر انعقادها نهاية الشهر الجاري.

بالنظر إلى ما يحدث في ميادين القتال وما تصدر من تصريحات سياسية من الدول الإقليمية والغربية، فإنه من الآن وحتى نهاية العام الجاري سيتشكل واقعاً جيوسياسياً جديداً حيال سورية وجميع الملفات الساخنة في المنطقة ما يعني أننا دخلنا مرحلة التسويات الكبرى والأيام القادمة ستوضح المشهد أكثر.

العلاقات الروسية التركية تتراقص حول إدلب

منظر عام لمدينة إدلب (رويترز – أرشيف)

أنس وهيب الكردي

تتراقص العلاقات ما بين تركيا وروسيا، حول الوضع في إدلب، التي تحولت إلى قضية دولية بعد أن أبقاها اتفاق أستانا لإقامة مناطق تخفيف تصعيد، منطقة تفاوض ما بين تركيا وإيران وروسيا.

وأدخلت سيطرة «جبهة النصرة» الإرهابية على كامل محافظة إدلب السياسة التركية في نفق مظلم، خصوصاً أنها أدت إلى وضع هذه المحافظة التي تعتبرها أنقرة محط نفوذها الأخير في سورية، على محك البحث الدولي.

جاء ذلك في لحظة حساسة بالنسبة لأنقرة، التي كانت تعتزم إطلاق عملية كبرى تحت مسمى عملية «سيف الفرات» ضد «وحدات حماية الشعب» الكردية في منطقة الشهبا التي يعتبر مركزها مدينة تل رفعت، في ريف حلب الشمالي الغربي وصولاً إلى تطويق عفرين.

وتواردت أنباء آنذاك عن موقف روسي أقرب إلى تركيا، في صراعها مع «حماية الشعب»، رغم أن موسكو أكدت أنها لن تقطع علاقاتها بالأطراف الكردية، وإن أشارت إلى أن من يقدم السلاح لـ«حماية الشعب» هو الطرف الأميركي لا الروسي.

تالياً على ذلك، تلقت أنقرة اتفاق الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والأميركي دونالد ترامب حول منطقة تخفيف التصعيد في جنوب سورية بعدم ارتياح.

وارتقى مصير محافظة إدلب ليصبح على رأس جدول الأعمال الدولي تجاه الأزمة السورية. ولم ينجم ذلك من فراغ، فأنقرة تطالب بضمان نفوذها بإدلب، في حين تدرك موسكو أهميتها لضمان أمن الساحل السوري، أما القاهرة فتهتم بمصيرها نظراً لوجود عشرات المصريين على أراضيها ممن يقاتلون مع «النصرة»، وكذلك بكين التي تراقب الوضع في إدلب عن قرب نظراً لانتشار مسلحي «الحزب الإسلامي التركستاني» المشكل من مئات الإرهابيين «الإيغور».

تتوجس أنقرة خيفة من مطامع «حماية الشعب» في مد نفوذها إلى إدلب انطلاقاً من عفرين، وذلك بدعم من طيران «التحالف الدولي» الذي تقوده واشنطن ضد داعش، ما يعني بكل بساطة ولادة كيان كردي على امتداد الحدود السورية التركية بإطلالة على البحر المتوسط.

أيضاً لا تريد موسكو تحقق كابوس وصول الأميركيين إلى المتوسط عبر الشواطئ السورية، وأيضاً تدرك التداعيات الخطيرة لوصول «حماية الشعب» إلى المتوسط على وحدة الأراضي السورية. ليس ذلك فقط فما يقلق روسيا حيال إدلب، يتعدى وحدة الأراضي السورية أو التسوية السلمية للأزمة، فمصير هذه المحافظة سيترك تأثيرات على توجه السياسة التركية في السنوات المقبلة.

والكرملين يبدو شديد الرغبة في المحافظة على نهج الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الاستقلالي حيال القوى الكبرى. فمن شأن استكمال حلفاء واشنطن السيطرة على مناطق الحدود السورية التركية أن يعزل تركيا عن الأزمة السورية وشؤون المنطقة، ويتركها ملجومة بكيان محكوم من ألد أعدائها: «حماية الشعب» الذراع العسكرية لـ«حزب الاتحاد الديمقراطي» الكردي الذي تعتبره أنقرة امتداداً لحزب العمال الكردستاني، المحظور في تركيا.

عندها، سيكون أمام أنقرة خيار وحيد هو العودة مجدداً إلى بيت الطاعة الأميركي، تماماً كما كانت عليه الحال خلال فترة الحرب الباردة إبان النصف الثاني من القرن العشرين.

بذلك، تتمكن واشنطن من إبقاء الترس التركي في منظومتها الأمنية للقرن الواحد والعشرين، والتي تعمل على بنائها لضمان بقائها القوة المهيمنة في النظام الدولي. قضيتان هامتان يمكن لواشنطن عندها أن تطلبهما من أنقرة لإرخاء قبضة حلفائها في «حماية الشعب» عن الحدود، أولاهما: موافقتها على تشكيل مجموعة بحرية حربية دائمة في البحر الأسود، تتبع لحلف «الناتو». أما القضية الثانية: فتتمثل في مطالبة واشنطن أنقرة بالسير بفرض عقوبات على روسيا أسوةً بالعقوبات التي فرضتها الدول الغربية، فضلاً عن الانضواء ضمن الإستراتيجية الغربية من الأزمة الأوكرانية.

ومن الواضح أن موافقة أنقرة على هذين المطلبين من شأنهما أن يشكلا تحدياً هائلاً للمصالح الروسية، وأن يقلصا ساحة مناورة موسكو في حديقتها الخلفية. لذا، تحرص موسكو على تنمية استقلال تركيا عن أميركا كي لا نقول دق إسفين بين البلدين، وربما كانت أداتها في ذلك صفقة بيعها منظومات الدفاع الصاروخية «أس ٤٠٠».

تريد موسكو احترام اتفاق شرق نهر الفرات، وغربه الذي توصل إليه وزيرا الخارجية الروسي سيرغي لافروف والأميركي جون كيري مع إطلاق روسيا عمليتها الجوية في سورية أواخر ٢٠١٥. وتشكل المطالبة الأميركية بدور في المعركة المقبلة لدحر «القاعدة» عن إدلب، خروجاً عن الاتفاق الذي طبقه الروس بحذافيره، في حين سبق للأميركيين أن خرقوه في تل رفعت بريف حلب الشمالي الغربي، وبمنبج بريف حلب الشمالي الشرقي، والطبقة بريف الرقة الغربي.

وبينما تعمل واشنطن على حجز مقعد أساسي لنفسها على طاولة تقرير مصير إدلب لما يشكله من أهمية لإحكام قبضتها على تركيا، تشتبه أنقرة في أن أميركا ساهمت في انهيار الوضع بالمحافظة عن عمد، عندما قطعت تمويل وتدريب المسلحين هناك ما جعلهم لقمة هينة أمام «النصرة».

وعلى صلة بالعلاقة المعقدة مع روسيا، تعتقد واشنطن أن مشاركتها في المعركة من أجل إدلب ستمكنها ليس فقط من المحافظة على قواعدها في شرق سورية، بل أيضاً ترسيخ نفوذها ووجودها مستقبلاً في منبج، والطبقة.

تتلمس إيران طريقها إلى الدخول على خط التفاهمات التركية الروسية المرتقبة حول إدلب. وتعتقد أن بإمكانها تسليف رفيقتيها في «عملية أستانا» روسيا وتركيا أوراقاً كي يتمكنا من الحد من الدور الأميركي في المحافظة. ضمن هذا يمكن أن نفهم عودة الحديث عن اتفاق البلدات الأربع، واحتمالات تطبيقه، فإذا ما تعثر تطبيقه فمن شأن ذلك أن يقود إلى إنعاش الدور الإيراني في تقرير مستقبل إدلب، عبر المجموعات المسلحة المدعومة منها في كفريا والفوعة، كما من شأنه أن يشكل عائقاً أمام تطوير عملية أميركية في المحافظة خوفاً من الاحتكاك مع القوات المدعومة إيرانياً.

هكذا، سيكون على «الرفاق في أستانا»، اكتشاف إمكانية التعاون فيما بينهم للحد من شهية الأميركيين حيال إدلب.

«الأحرار»: العطالة والشلل سبب هزيمتنا

الوطن

بررت ميليشيا «حركة أحرار الشام الإسلامية» هزيمتها في محافظة إدلب أمام «جبهة النصرة» الإرهابية بأنها بسبب حالة «العطالة والشلل» داخل أروقة «الحركة» لفترة طويلة، فيما تشهد المحافظة توتراً أمنياً على خلفية مداهمات نفذتها «النصرة» بريف إدلب واشتباكات بشمال المحافظة.

وفي أول ظهور مرئي لقائد ميليشيا «الأحرار» الجديد، حسن صوفان، بثته الميليشيا، أمس، قال بحسب صفحات معارضة: «إن ما تعرضت له الحركة في الأحداث الأخيرة، لم يكن لقوة من بغى عليها بل لوهن أصابها».

وجاءت كلمة صوفان بعد أيّام من تعيينه كقائد عام لميليشيا «الأحرار»، مطلع الشهر الجاري، بعد أن شغل منصب رئيس «الشورى» فيها.

وانسحبت «الأحرار» مؤخراً من محافظة إدلب، نحو جبل الزاوية وريف حماة، بعد مواجهات مع «النصرة».

وقال صوفان: إن سبب تراجع «الأحرار» يكمن في «حالة العطالة والشلل داخل أروقتها لفترة طويلة، وغياب رسالة الحركة عن بعض عناصرها»، مردفاً «هذا لن نسمح بتكراره مجدداً».

وأضاف: «نحن بحاجة لنعتذر لشعبنا، لأننا لم نكن كما يستحق وانشغلنا عن همومه بمزايدات فصائلية ونزاعات بينية»، داعياً إلى «رص الصفوف وترسيخ منهج قادة أحرار الشام»، معتبراً أن العمل سيكون وفق ما سماه «جهاداً معتدلاً وسياسة راشدة وفكراً وسطياً فلا غلو ولا انحراف».

في الأثناء، أفاد «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض، بأن ما يسمى «المكتب الأمني» لـ«النصرة»، داهم منازل في بلدة معرة حرمة بريف إدلب الجنوبي، حيث دارت اشتباكات بين عناصر «المكتب» وأشخاص متهمين بأنهم خلايا نائمة لتنظيم داعش الإرهابي، أدت لمقتل شخصين من المنطقة.

كذلك داهمت «النصرة» مركز صالة دارنا بمعرة النعمان، والتي يقام فيها دورة في القانون الدولي، وصادروا أجهزة المركز.

روسيا تختبر مروحية جديدة في سورية

وكالات

كشفت شركة «مروحيات روسيا» عن خطة لإرسال مروحية روسية حديثة من نوع «مي–٢٨ أو ب» للاختبار في سورية.

ونقل موقع قناة «روسيا اليوم» الالكتروني عن المدير العام للشركة أندريه بوغينسكي في مقابلة مع قناة «زفيزدا» الروسية: أن الهدف الأساسي من تحديث المروحية يتمثل في جعلها مروحية قتالية تدريبية يمكن قيادتها من قمرتي القيادة، معرباً عن أمله في أن يتم اختبار المروحية من هذا النوع في سورية.

وذكر المصمم العام لشركة «مروحيات روسيا» سابقاً أن ٨ مروحيات من نوع «مي–٢٨ أو ب» ستسلم للقوات الجوية الفضائية الروسية هذا العام، حيث يعتبر هذا الطراز نسخة معدلة من مروحية «صياد الليل» القتالية (مي–٢٨ آن)، وقد بدأ العمل على صنعها في عام ٢٠١٠.

وتتميز المروحية الجديدة بنظام القيادة المزدوج، وتحتفظ هذه الطائرة بكل القدرات القتالية، ويمكن استعمالها في قصف أهداف العدو، رغم أنها تستخدم بالأساس لتدريب الطيارين.

«التحالف الوطني» و«المجلس الكردي» يتسابقان على «الديمقراطي التقدمي»

الوطن

سربت أوساط كردية أنباء عن مفاوضات جارية ما بين «التحالف الوطني الكردي» و«الحزب الديمقراطي التقدمي» تقود إلى انضمام الأخير إلى صفوف الأول، وسط مساع تبذلها قيادة «المجلس الوطني الكردي» لإعادة استقطاب هذا الحزب العريق.

ويتزعم «الحزب الديمقراطي التقدمي» عبد الحميد درويش، وهو خرج من المجلس في أواخر ٢٠١٥. وفي الخريطة السياسية الكردية يعتبر الحزب مقرباً من «الاتحاد الوطني الكردستاني»، ومقره مدينة السليمانية العراقية. وأسس هذا الكيان السياسي الرئيس العراقي السابق جلال الطالباني. ويشكل «الديمقراطي التقدمي» بيضة قبان السياسة الكردية ومن شأن جنوحه باتجاه الوسط أو عودته إلى «المجلس الكردي» أن يكون له انعكاسات مباشرة ليس فقط على الساحة في شمال سورية بل أيضاً في شمال العراق. وسيوازن هذا الحزب الأمر في ضوء الصعود المتواصل لـ«حزب الاتحاد الديمقراطي– بيدا» الذي توفر واشنطن دعماً كبيراً له في الحرب على تنظيم داعش الإرهابي.

وتمثل أحزاب «التحالف الوطني الكردي» التي يبلغ عددها خمسة محاولة لإنشاء قوة ثالثة على المسرح السياسي الكردي السوري تتوضع ما بين «المجلس الكردي» المقرب من رئيس إقليم شمال العراق مسعود البرزاني و«بيدا» المقرب فكرياً من زعيم «حزب العمال الكردستاني» عبد الله أوجلان المعتقل في سجن أميرلي التركي.

وتحدثت الأوساط بحسب ما نقلت مواقع المعارضة عن وجود «اختلافات بين الطرفين على نقاط من أهمها موقع التحالف الوطني الكردي في «مجلس سورية الديمقراطي وفيدرالية الأقاليم». كما أشارت إلى نقاط خلافية أخرى بشأن «الهيكل التنظيمي للتحالف»، وعلى هذا الأساس تقرر عقد لقاءات أخرى بين الطرفين في إطار التفاوض لانضمام التقدمي إلى «التحالف الوطني الكردي».

وأكد مقرب من «الحزب الديمقراطي الكردي»، أن «المفاوضات تجري بين التحالف الذي يقوده مصطفى مشايخ نائب أمين عام «حزب الوحدة الديمقراطي الكردي»، و«الحزب الديمقراطي التقدمي»، وربما نجد تحالفاً جديداً بعد إضافة التقدمي إليه».

في المقابل، يعمل «المجلس الوطني الكردي» الذي سبق أن خرج من صفوفه «التقدمي الديمقراطي» و«الحزب الديمقراطي الكردي– البارتي» على استقطاب التقدمي إليه مجدداً. وتعول مصادر في المجلس على تقارب ما بين الأحزاب الكردية في إقليم كردستان العراق، وبخاصة بين «الاتحاد الوطني الكردستاني»، الداعم لدرويش، و«الحزب الديمقراطي الكردستاني» الذي يقوده البرزاني والداعم لـ«المجلس الوطني الكردي»، يؤدي إلى إعادة التقدمي إلى المجلس.

وأشارت المصادر إلى أن اجتماع قيادة المجلس في السليمانية وهولير «أربيل عاصمة إقليم كردستان العراق» مع عبد الحميد يأتي في هذا الإطار وربما توافق أحزاب المجلس على عودة التقدمي إلى صفوفه من دون شروط».

السراج من تونس: لا بديل عن الاتفاق السياسي في ليبيا

أكد رئيس حكومة الوفاق الليبية فايز السراج أمس الإثنين بعد اجتماعه مع الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي في تونس أن «لا بديل للاتفاق السياسي» في بلاده، داعياً كل الأطراف الليبيين إلى تنفيذ تعهداتهم من أجل التوصل إلى «تسوية شاملة».

ويأتي هذا اللقاء بعد أقل من شهر على اللقاء بين السراج وأبرز خصومه المشير خليفة حفتر في باريس برعاية الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الذي تم خلاله التوصل إلى خريطة طريق تنص على وقف لإطلاق النار ومصالحة وتفعيل المؤسسات الوطنية وتوحيدها وإجراء انتخابات.

كما يأتي في ظل قلق في تونس وعدد من الدول المجاورة من انعدام الأمن على حدودها مع ليبيا التي باتت معبراً للجهاديين ومهربي الأسلحة والعديد من المهاجرين الراغبين في التوجه إلى أوروبا.

والتقى رئيس المجلس الرئاسي الانتقالي الليبي فايز السراج الباجي قايد السبسي في قصر قرطاج. وقال في مؤتمر صحفي بعد اللقاء إنه تم البحث في «آخر التطورات السياسية والمشهد السياسي في ليبيا»، ومناقشة «تفاصيل خريطة الطريق» التي تم التوصل إليها في باريس «لإيجاد أرضية مشتركة للوصول إلى وضع أكثر استقراراً بعد أن لاحظنا أن الأمور وصلت إلى طريق مسدود».

وقال: إن كل الشرائح السياسية والاجتماعية في ليبيا «أكدت أن لا بديل عن الاتفاق السياسي»، داعياً «جميع الأجسام المنبثقة من هذا الاتفاق السياسي القيام باستحقاقاتها لإيجاد تسوية شاملة». وذكر السراج أن اللقاء تناول أيضاً العلاقات الثنائية الأمنية والاقتصادية.

وفي ٢٥ تموز، تعهد السراج وقائد قوات شرق ليبيا المشير خليفة حفتر في فرنسا بالعمل معاً لإخراج بلادهما من الفوضى.

وأكد الاتفاق الذي أعلن عنه في حينه على وجوب إجراء «مصالحة وطنية تجمع بين الليبيين كافة الجهات الفاعلة المؤسساتية والأمنية والعسكرية في الدولة التي تبدي استعدادها في المشاركة بهذه المصالحة مشاركة سلمية»، و«على الالتزام بوقف إطلاق النار وبتفادي اللجوء إلى القوة المسلحة في جميع المسائل الخارجة عن نطاق مكافحة الإرهاب».

كما دعا الطرفان إلى نزع سلاح الميليشيات وتشكيل جيش موحد، متعهدين بإجراء انتخابات «بأسرع ما يمكن».

وغرقت ليبيا في الفوضى منذ الإطاحة بنظام معمر القذافي في أواخر ٢٠١١. وتنتشر فيها مجموعات مسلحة عدة تتنازع السلطة. واتخذت حكومة الوفاق الوطني المدعومة من المجتمع الدولي من طرابلس مقراً منذ ٢٠١٦. لكن البرلمان الليبي الذي يتخذ من الشرق مقراً لم يصدق عليها وهو يدعم المشير حفتر.

أ ف ب

قوات تركية تجري تدريبات عسكرية في الدوحة

الحصار يتآكل.. البحرين والإمارات تفتحان مجالاً جوياً مراقباً أمام قطر

قال متخصص في الملاحة الجوية إن البحرين والإمارات قررتا فتح «مجال جوي مراقب» لقطر بعد قرابة أسبوع على توجيهات منظمة الطيران المدني الدولي للدول الأعضاء فيها.

يأتي ذلك في حين قالت وسائل إعلام قطرية إن قطر أجرت مناورات عسكرية مشتركة مع قوات تركية يوم الإثنين في استعراض لتحالفهما الإستراتيجي.

وقالت مصادر إن «البحرين والإمارات قررتا تخفيف القيود المفروضة على قطر في المجال الجوي بدءاً من اليوم (أمس) في أعقاب توجيهات من قبل منظمة الطيران المدني الدولي».

الخبر جاء في سلسلة تغريدات للمتخصص في الملاحة الجوية أليكس ماتشيراس الذي قال إن القرار يسري من أمس الإثنين لكن من المقرر أن يتم فتح المجال الجوي على نحو أكثر فعالية بدءاً من ١٧ آب.

ونشر ماتشيراس صوراً توضيحية تُبيّن فتح مجال جوي مراقب وهو جزء من المجال الجوي لدولة ما تقرر فيه تقديم خدمات المراقبة الجوية بالإضافة إلى خدمة معلومات الطيران وخدمة البحث والإنقاذ.

وكانت منظمة الطيران المدني الدولي طالبت في ٣١ تموز الماضي، في أعقاب اجتماع طارئ لها في كندا بناء على طلب قطر، كل الدول الأعضاء فيها إلى الالتزام باتفاقية شيكاغو والامتثال لها لجهة مواصلة التعاون في ما يتعلق بسلامة الطيران وأمنه وكفاءة الطيران المدني الدولي واستدامته.

يذكر أن خدمة المراقبة الجوية تقدّم من خلال ضباط المراقبة الجوية وتقوم مسؤوليتهم الأساسية على تحقيق الفاصل الرأسي والأفقي بين الطائرات طوال فترة الرحلة الجوية، وتقديم المعلومات الهامة لسلامة الحركة الجوية، وتلقي نداءات الاستغاثة من الطيارين في حالات الطوارئ وتقديم المساعدة وإبلاغ الجهات المعنية بذلك فوراً.

وصول قوات تركية إلى قطر (عن الانترنت)

وفي سياق متصل قالت وسائل إعلام قطرية إن قطر أجرت مناورات عسكرية مشتركة مع قوات تركية أمس في استعراض لتحالفهما الإستراتيجي بعد شهرين من مقاطعة دول عربية لقطر إثر اتهامات لها بدعم الإرهاب.

وقالت صحيفة الشرق القطرية إن المناورات تهدف إلى إعداد القوات المسلحة القطرية للدفاع عن المرافق «الحيوية والاقتصادية والإستراتيجية والبنية التحتية».

ووافق البرلمان التركي على عجل يوم السابع من حزيران على السماح لمئات من القوات التركية بالانتشار في قاعدة عسكرية في قطر أقيمت ضمن اتفاق وقع عام ٢٠١٤ وذلك لإظهار الدعم لقطر التي تستضيف أيضاً أكبر قاعدة جوية أميركية في المنطقة.

وقالت أنقرة إنها ستنشر ٣٠٠٠ من قواتها البرية في القاعدة لتصبح مكانا لتدريبات مشتركة ولمساندة جهود مكافحة الإرهاب.

ووقفت تركيا إلى جانب قطر بعدما قطعت السعودية ومصر والإمارات والبحرين العلاقات الدبلوماسية وروابط النقل معها بعد اتهامها بمساندة الإرهاب. وتنفي الدوحة هذا الاتهام. وتريد الدول الأربع أن تغلق قطر القاعدة التركية وتحد من علاقاتها مع إيران وتغلق قناة الجزيرة.

رويترز – الميادين

الوطن
عين على الوطن... سوريون يومياً سياسياً مستقلاً
www.alwatan.sy

رئيس التحرير
وضاح عبد ربه

مدير التحرير
جانبلات شكاي

المدير الفني
لارا توما

الاشتراك السنوي (٦٠٠٠) ل.س للأفراد والوزارات والمؤسسات العامة والخاصة

المكاتب في المحافظات

■ دمشق ـ المنطقة الحرة بناء الوطن
هاتف: ٢١٣٧٤٠٠/٣٠٦٥ –٠١١
فاكس الإدارة: ٢١٣٩٩٢٨ –٠١١
فاكس التحرير ٨٨٢٧٩٨٤٠ – ٠١١

■ حلب ـ الجميلية ـ مقابل صالة معاوية ـ سنتر الشرق الأوسط ـ طابق ٥
هاتف: ٢٢٧٧٢٥٦–٠٢١ تليفاكس: ٢٢٧٧٢٥٧–٠٢١
■ حمص ـ بناء البلازا غرب مبنى المحافظة طابق ثالث
هاتف: ٢٤٥٤٠٢٠ – ٠٣١ فاكس: ٢٤٥٤٠٢١ – ٠٣١
■ اللاذقية ـ شارع المغرب العربي مقابل مالية اللاذقية بناء البازيدو ٣٦ طابق أول
هاتف: ٢٣١٢١٨ – ٠٤١ فاكس: ٢٣١٢١٨ – ٠٤١
■ طرطوس ـ الكورنيش الشرقي مقابل مركز خدمات سيريتل ـ هاتف: ٣٢٧٤٥٥–٠٤٣ ـ فاكس: ٣١٣٠٩٠